من نـــوادر التـراث
فى علم التوحيد على
مـذهـب الماتـــريدية

أُصول الدِّين

للإمام أبى اليُسر محمد البَزْدَوى

تحقيق

الدكتور هانز بيتر لنس

ضبطه وعلق عليه

الدكتور أحمد حجازى السقا

الناشـــر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف
ت: ٥١٢٠٨٤٧ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾

[البقرة: ٢٨٥]

رقم الإيداع
٢٠٠٥/٢٣٨٨١
الترقيم الدولي I.S.B.N
977-315-102-6

حقوق الطبع والنشر محفوظة

للمكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف
ت: ٥١٢٠٨٤٧ القاهرة

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

مقدمة المحقق

الدكتور هانز بيتر لنس

فى نهاية عام ١٩٥٠ كلفنى السيد الأستاذ أوتو شبيس أستاذ اللغات الإسلامية والسامية بجامعة بون بأن أعد للنشر نص «كتاب أصول الدين» لمؤلفه أبى اليسر محمد البزدوى مشفوعًا بنقد لهذا الكتاب وذلك كموضوع لرسالة أتقدم بها للحصول على الدكتوراه.

وقد وصلنا هذا التراث فى النسخة التى نشرها أبو بكر محمد بن عبد الرازق بن عبيد الله السمرقندى فى شهر رمضان من سنة ٤٨٦هـ (١٠٩٣م) وهذه النسخة هى أساس بحثنا وهى التى عثر عليها السيد الأستاذ الدكتور هيلموت ريتر بين مخلفات خوجة إسماعيل صايب والموجودة فى مكتبة جامعة ديل بأنقرة تحت رقم ١٢٦١/٢ والتى وصفها بأنها النسخة الخطية الوحيدة المعروفة «لكتاب أصول الدين». ووصفها فى الصفحة ٣٠٥ Oriens 11.1949.

وإنى مدين بعميق الشكر للسيد الأستاذ ريتر لتفضله بإعطائى فيلمًا مصورًا للنسخة الخطية. وقد انتهيت فى آخر عام ١٩٥٢ من إعداد الطبعة الأولى- وهى التى تحت الطبع.

* * *

ويطيب لى أن أثبت هنا عرفانى بجميل أساتذتى: أوتوشبيس وباريت وهونرباخ على الاقتراحات القيمة التى تفضلوا بها علىّ خلال الإعداد لطبع كتاب «أصول الدين».

كما أنى مدين بالشكر الجزيل للسيد الدكتور محمد البهى وزير الأوقاف وشئون الأزهر فى حكومة الجمهورية العربية المتحدة لما أبداه سيادته من اهتمام كبير لإخراج هذا الكتاب.

وأخيـرًا أود أن أعبـر عن شكرى لكل من السادة الدكـتور محـمد صـبرى منصور والدكتور حليم دوس، والدكتور أرنست على مساعدتهم فى إعداد هذه الطبعة.

هذا وإنى أهدى هذا المؤلف إلى والدتى اعتـرافًا منى لها بما بذلتـه من جهد كبير ومعاونة حقة لإعداد هذا الكتاب.

(المحقق)

تخطيط الكتاب

ينقسم «كتاب أصول الدين» للبزدوى فى مجموعه إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول ويحتوى على مقدمة تشتمل على استعراض مختصر لعلماء الفقه المسلمين ومؤلفاتهم التى لا ينتظر من المسلمين جميعًا تملكها أو قراءتها.

ويتبع ذلك فى الجزء الثانى دراسة الأصول الدينية.

ويتلوه فى الجزء الثالث تفسير للمذاهب الإسلامية الأساسية وتفرعاتها.

وخُصص الجزء من المقدمة الذى يتناول دراسة الأصول الدينية لإظهار الغرض الذى استلزم وضع هذا الكتاب. فإنه بسبب الاتجاه الهيريطيقى، أو بسبب النقص فى كثير من المؤلفات الوارد ذكرها بالكتاب نفسه، اضطر المؤلف إلى وضع كتاب علمى يشمل أسس العقيدة عند أهل السنة، ويأتى البزدوى على أسماء أصحاب هذه المؤلفات من الفلاسفة والمعتزلة، ومن أشهرهم الجبائى والنَّظَّام، ومن اتباع المجسمة والفقهاء مثل الأشعرى وابن كلاب القطان، ولم يتعرض المؤلف إلى هؤلاء إلا بنقد قصير كما أتى على ذكر الماتريديين وهو نفسه من أتباعهم -وذكر «كتاب التوحيد» ولم يتعرض له بنقد بل اكتفى بإظهار بعض القصور فى تبويبه وإخراجه.

وهناك أسباب أخرى مهمة أملت على البزدوى تأليف كتاب «أصول الدين» وهى ما ظهر إذ ذاك فى بلد المؤلف من بدع وضلالات وما لمسه من عناء الجدل «الكلام» بين أهل بلده فى القرن الخامس للهجرة الذين استمالتهم دراسةعلوم الفقه أو القضاء. ومن أسباب ذلك أيضًا انتهاء عصر الجدل الكلامى والفقهى وقفل بابه بصورة رسمية بإصدار الخليفة القادر قراره الذى اتخذه ضد المعتزلة فى عام ١٠١٧م.

هكذا كانت الحال فى العصر الذى عاش فيه البزدوى وقبيل أن يأتى الغزالى

بالتجديد فكان الفقه علمًا جامدًا ومثقلا بأساليب مذهبية تقليدية، ثم أتى العامل الواقعى فانتهت المساجلات الدينية إلى مناقشات عادية وهذا هو السبب المهم فى عودة علماء ذلك العصر إلى البحث الجدى بدلا من «الكلام».

وبعد عرض الحال واستقصاء الأسباب فى المقدمة جاء نص الكتاب الذى يعالج ٩٦ مسألة عن أهم القواعد الفقهية للدين الإسلامى وقد راعى المؤلف تبويب المسائل بشكل يوحى باتصالها بعضها البعض اتصالا يسيرًا. ويمكن تقسيم الكتاب فى مجموعه إلى أسس فلسفية وتعاليم وأصول عقيدية ومباحث فى علم السياسة (الإمامة والخلافة) هذا إلى جانب موضوعات فلسفية أخرى. وتتخلل هذه الأقسام الكبرى مشكلات فقهية. ويتعرض التقسيم إلى المسائل الآتية[1]:

من رقم ١ إلى رقم ١٠- «الكلام» وأسبابه الفلسفية.

من رقم ١١ إلى رقم٢٢ - تعاليم الله ومنها المسألة ٢٢ كتتمة لعلم الصفات.

من رقم ٢٣ إلى رقم ٢٥ - الرسل.

من رقم٢٦ إلى رقم ٣٠ - أفعال الناس.

من رقم ٣١ إلى رقم ٣٦- مواضيع منفردة.

من رقم ٣٧ إلى رقم ٤٢- الإيمان.

من رقم ٤٣ إلى رقم ٥١- ما ورد بالقرآن عن الحياة الآخرة: البعث- الميزان وبه توزن أعمال الإنسان فى الدار الآخرة- الصراط الذى تسير عليه الناس يوم القيامة -الحساب- حوض الكوثر- عذاب القبر- سؤال منكر ونكير- الجنة والنار.

من رقم ٥٢ إلى رقم ٥٤- المكتوب فى صفحة الإنسان أى المقدر على

(١) لم ترد أرقام المسائل فى النسخة الخطية ولكنها أدخلت تيسيرًا لإحكام الترتيب ولتتبع الترتيب الوارد فى النص.

الإنسان قبل موته- قدسية الرسل - القضاء والقدر.

من رقم ٥٥ إلى رقم ٦٧- الخلافة والإمامة.

من رقم ٦٨ إلى رقم ٧٢- تفضيل المؤمنين بأعمالهم أمام الله.

من رقم ٧٣ إلى رقم ٩٦- مواضع متفرقة فقهية وفلسفية ومسائل فردية لا انسجام ببعضها.

ويناقش البزدوى كل موضوع من هذه المسائل طبقًا لطريقة موحدة ثابتة إذ يبدأ ببحثها ويذكر القاعدة الفقهية تبعا لتعاليم أهل السنة والجماعة[١] ثم يليها ما ورد بصددها من آراء المذاهب المخالفة وآراء العلماء ثم نقد لها. ويبدأ هذا النقد فى الغالب بالتعبير الثابت «وجه القول» -مثلا وجه قول المعتزلة- وفى كثير من الحالات يلجأ البزدوى إلى المناظرة الكلامية فيدع كلا من الطرفين يدلى بوجهة نظره وبذلك تضفو على الكتاب حيوية الآراء وبالطبع يكون هناك تحيز للتعاليم الأصلية عند سرد الكلام فى هذه المناظرات.

ويطغى طابع المذهب السنى على «كتاب أصول الدين» مع مراعاة الاتجاهات والآراء الفقهية الأصيلة وكما يقول البزدوى فى مقدمته فإن غرضه من وضع كتابه هو لتوكيد الآراء الفقهية الأصيلة ضد البِدَع والهيريطيقية اللذين كانا خطرًا محققا على الإسلام. فبجانب الأحزاب الدينية القديمة من المرجئية والمجبرية والخوارج والكرامية وغيرها التى فقدت الكثير من شأنها كانت هناك جماعة الشيعة وعلى الأخص الإسماعيلية تمثل قوة خطيرة على أهل السنة فى بلاد العجم والعراق إذ قد بدأت فى القرن العاشر الميلادى حركة قامت بها جماعات صغيرة من المعارضين السياسيين فى المدينة والكوفة واتسع نطاقها على حساب السنيين وزاحمتهم فى الأقاليم الشرقية[٢]:

وفى فصول كتابه عن الخلافة والإمامة وتفضيل الناس بعضهم على بعض

---

(١) هذا التعبير «أهل السنة والجماعة» سيستعمل بدله فيما يلى التعبير «القواعد الفقهية الأصيلة».

(٢) راجع Mez, Die Renaissance dea Islam ص ٥٥.

أمام الله يعارض البزدوى بشدة هذه النزعة الحديثة التى تدين بمبدأ أحقية الولاية وهى فى ذلك تتعارض مع التعاليم الفقهية الأصيلة.

وأشد المناوئين للبزدوى فى الآراء الدينية والفلسفية هما المعتزلة والقدرية ولو أنهما لم تعد لهما قوة سياسية فى عصر البزدوى أى فى أواخر القرن الخامس للهجرة إلا أن آراءهما ظلت تناوئ التعاليم الدينية الأصيلة فى كل الأسس الدينية. وبعد أن انقرض زمن ازدهار تعاليمهما وجدا فى الشيعة موطنا لهما. ولما لم يكن لدى الشيعة تعاليم ذات أهمية يختصون بها فقد اعتنقت آراء كثيرة من معتقدات المعتزلة وأسندتها لنفسها واستمرت فى المناداة بها. وسنجد هذه الحقيقة فى هذا الكتاب فى كل مرة يأتى فيها ذكر الفئتين بمناسبة نظرية ما.

ويهاجم البزدوى بجانب هاتين الفئتين الجماعات الأخرى مثل الجبرية والمرجئية والكرامية والخوارج وبعض الجماعات الصغيرة الأخرى. وفى بعض الأحيان يهاجم أيضا بعض الأفرع من السُّنيين الأصليين مثل الأشعرية والكلابية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث والصوفية. ويتعرض البزدوى خارج نطاق تعاليم الإسلام فى مناسبات كثيرة إلى أديان المسيحيين والهندوس واليهود والمجوس.

وينتهى «كتاب أصول الدين» بسرد وشرح كل المذاهب وفروعها وأئمتها وبذلك يكرر ذكر أهم آراء هذه الجماعات الدينية ثم يتبع ذلك بلمحة قصيرة عن الصوفية التى لم يوردها تحت أسماء طرقها بل تحت أسماء مبادئها. وفى النهاية يأتى البزدوى على سرد المغالاة الهيريطيقية (غُلُو) ويضع مقابلها تعاليم أهل السُّنة والمذهب «الأوسط» وهو المذهب السُّنى المتسامح.

وبذلك يضم «كتاب أصول الدين» مختلف النظريات الفقهية وآراء جماعة الغلو الهيرطيقى، كما يعبر عن الإيمان بالمذهب الحنفى الماتريدى ويتعرض لكل الآراء المتشعبة للتعاليم الدينية منذ بدء الخلاف فى هذه الآراء فى الإسلام وحتى العصر الذى عاش فيه المؤلف.

سيرة أبى اليسر محمد البزدوى

مؤلف كتاب أصول الدين

يلاقى من يريد الكتابة عن حياة أبى اليسر محمد البزدوى صعوبات جمة وذلك بسبب ندرة الأخبار عن تاريخ حياة الناس فى الأدب العربى والاكتفاء فيه بسرد العموميات. لذلك يتعذر فى هذا المقام كتابة تاريخ مفصل عن حياة البزدوى ولكننا سنحاول جمع جزئيات متفرقة وإعطاء صورة تقرب من الحقيقة بقدر المستطاع وإنا نعتمد فى مصادرنا عى ما يذكره البزدوى نفسه عن حياته- وعلى قارئ «كتاب أصول الدين» أن يستخلص لنفسه من ثنايا الكتاب صورة لهذا الرجل.

وإنا نجد أنفسنا فى ظلام تام أمام شباب البزدوى. . وعن طريق المصادفة نجد فى هامش كتاب خطى لابن قطلوبغة «طبقات الحنفية[١]» بجانب ملزمة عن حياة البزدوى الملاحظة التالية: «روى اسمعانى أنه -أى البزدوى- وُلد فى عام ٤٢١هـ»

ويغلب على الظن أن البزدوى قد تلقى تعليمه الأولى على يد أبيه[٢] الذى لقنه تعاليم جده عبد الكريم الذى تلقاها بدوره عن ماتريدى. ثم درس أبو اليسر على كبار علماء الحنفية وبعدها انتقل الى أئمة آخرين شأنه فى ذلك شأن كل طلبة العلم.

ونحن نعرف أسماء بعض هؤلاء الأئمة ومنهم يعقوب بن يوسف بن محمد النيسابورى[٣] والشيخ الإمام أبو الخطاب[٤] وفى بعض الأحيان يتكلم البزدوى عن أئمة درس عليهم دون أن يذكر أسماءهم[٥].

---

(١) راجع كتاب «طبقات الحنفية» لابن قطلوبغة:
in Abhadig. for d.vol. d. Morgenlandes 11 Nr. 3 Anm. 599

(٢) راجع كتاب «أصول الدين».

(٣) راجع ص ٣٠٧ من كتاب Hanafiten لمؤلفه Flugel.

(٤) راجع كتاب أصول الدين ونظرًا لعدم ذكر الإسم كاملا فقد تعذر على كاتب السيرة التحقق من صحته.

(٥) راجع كتاب أصول الدين.

وقد درس البزدوى بجانب دراساته الشفوية ما كتبه علماء الفقه السابقون وتعطينا مقدمة كتابه «أصول الدين» فكرة تقريبية عن الكتب التى قرأها[١] ولو أنه اقتصر على ذكر المؤلفات الفقهية دون ذكر أسمائها، فمثلا يذكر ما كتبه الفلاسفة مثل الكندى والمعتزلة مثل عبد الجبار الرازى والجبائى والكعبى والنظام واتباع المجسمة مثل محمد بن هيصم. ويبدو أنه تعمق فى دراسة آراء الأشعرى كما يظهر من قوله: لقد درست معظم كتبه وأحاديثه[٢]. ولم يذكر البزدوى من أسماء هذه الكتب سوى «كتاب المؤجز» و«مقالات الإسلاميين» -وعرف البزدوى من مؤلفات ماتريدى- وهو معلم جده -«كتاب التوحيد» و«كتاب تأويلات القرآن» كما قرأ كتب الفقه التى كتبها أهل بلده ولم يذكر أسماءهم- وهناك كتب أخرى فقهية وفلسفية وكتب عن تاريخ الطُّرق ورد ذكرها فى مؤلفه «أصول الدين» كمراجع خطية ولا شك أن البزدوى قد حصل من العلم على كل ما يحتاج إليه المشرعون والفقهاء الإسلاميون من ذوى الشهرة.

وقد استند البزدوى إلى آيات كثيرة مما يدل على أنه كان يجيد القرآن ويظهر أنه استند أيضًا إلى أربع كتب فى تفسير القرآن وهى. مؤلفات «التفسير» لإسحاق بن إبراهيم بن راهويا الحنظلى ولعبد بن حميد الكيسى وكذلك مؤلفات دهاق الهلالى وكتاب «تأويلات القرآن» لماتريدى السابق ذكره -وكثيرًا ما يترك البزدوى فى كتابه «أصول الدين» المناقشات الفقهية ليتعمق فى شرح التفصيلات الفلسفية لبعض الآيات القرآنية المختلف على تفسيرها.

وكان عند استناده إلى الأحاديث النبوية يرجع إلى «الجامع الصحيح» للإمام مسلم وإلى «كتاب السنن» لأبى داود السجستانى.

والظاهرة المهمة فى أعماله خلال مدة دراسته أو خلال وقت قيامه بالتدريس -وقد أصبح فيما بعد قاضيًا وإمامًا- هى بالطبع الناحية القضائية التى كان

---

(١) راجع كتاب أصول الدين.

(٢) راجع كتاب أصول الدين.

يُشهد له فيها بأنه من كبار أئمتها الموقرين إذ كان يلم بالمؤلفات القانونية للحنفيين ويستشهد ١) «بكتاب السير الكبير» الذى عالج فيه مؤلفه محمد بن الحسن الشيبانى القانون الإسلامى للأحكام العرفية. ٢) وبكتاب «المختصر فى الفقه» لأبى الحسن عبيد الله الكرخى. ٣) وبكتاب «المنتقى» لمحمد بن محمد ابن أحمد المروزى الحكيم[١].

وكانت بلاد ما وراء النهر منذ أمد بعيد مركزًا هامًا لرعاية القضاء والفقه للمذهب الحنفى وقد انتسب البزدوى إلى هذه المدرسة وهو يعترف صراحة فى مواضع كثيرة من مؤلفاته بانتمائه إلى المذهب الحنفى بل وأكثر من ذلك فإنه كان يكتب من وجهة نظر الحنفيين الماتريديين الأصليين.

ولا يعرف بالدقة أين أقام البزدوى قبل أن يتولى القضاء فى سمرقند وهو يروى أنه كان فى أنديكان وهى مدينة بالقرب من أخسيكاث على نهر يكسارتس وكان هناك يتناقش مع فيلسوف بها فى كيفية الدار الأخرى[٢].

على أنه يمكن الجزم بأنه كان فى بخارى عام ٤٧٨ هـ (١٠٨٥م) وأنه تولى القضاء فى سمرقند عام ٤٨١هـ (١٠٨٨م) وعاصر حصار هذه المدينة بجيوش ملكشاه وأنه توفى فى بخارى سنة ٤٩٣هـ (١٠٩٩م) ويغلب على الظن أنه مضى بهذه المدينة معظم سنى حياته وفيها قام بنشاطه الأكبر كأستاذ مؤلف. وفيها أيضًا أملى معظم مؤلفاته وقام بتدريس الفقه وعُرف عنه بأنه من أقدر المساجلين [٣].

ولم يطل عهد البزدوى فى ولاية القضاء بسمرقند إلا لبضع سنين إذ كان لا يزال يقيم ببخارى فى عام ٤٧٨هـ (١٠٨٥م)[٤] وعلى أى حال فإنه قد مضى

---

(١) المقصود بهذا الكتاب هو فى الغالب كتاب «الكافى فى الفقه» لمؤلفه الحكيم- راجع Gal G1/182.

(٢) راجع: عن أنديكان «معجم البلدان» لمؤلفه The lands of the eastern chalifate لمؤلفه Le strange ص ٧٧.

(٣) راجع: السمعانى ص ٧٨، عبد القادر ١/ ٩٧ تحت عبد الله بن محمد الخلمى.

(٤) نفس المرجع ص ٢٥٦.

بقية حياته فى بخارى حيث توفى بها فى شهر رجب سنة ٤٩٣هـ (١٠٩٩م[١]) ولم يمكن التثبت مما إذا كان قد تولى القضاء فى بخارى قبل توليته فى سمرقند على أنه يمكن استنتاج توليته القضاء فى بخارى مما رواه عبد القادر[٢] أن «عبد الله بن محمد الخُلمى سمع فى بخارى على القاضى أبى اليسر» ويمكن القول بأن ما يعنيه هى السنون الأخيرة من حياة البزدوى بعد إقامته بسمرقند.

وقد عاش التراث الفكرى للبزدوى لا فى مؤلفاته فحسب بل على أيدى تلامذته أيضًا. وقد ألّف بجانب «أصول الدين» أبحاثًا قضائية أهمها تعليقه على كتاب «الجامع الصغير» للشيبانى[٣] كما كتب مؤلفًا عن بعض القضايا أسماه «الواقعات»[٤] ومؤلفًا آخر أسماه كتاب «المبسوط» عن بعض الفروع[٥] هذا ويذكر عمر بن محمد النسفى بطريقة غير مؤكدة عن مؤلفاته فى «الأصول والفروع»[٦].

وقد فاقت شهرة البزدوى عن طريق تلاميذه شهرته بمؤلفاته وبالخاصة عن طريق أحدهم صاحب الشهرة نجم الدين محمد النسفى[٧] المولود فى نسف عام ٤٦٠هـ (١٠٦٨م) والمتوفى فى سمرقند سنة ٥٣٧هـ (١١٤٢م) وكان من أكبر علماء القضاء فى عصره وألف كتاب «العقائد النسفية» وهو عن العقيدة الحنفية وأشهر ما وضع عن الفقه لمذهب الماتريدين.

---

(١) راجع: ابن قطلوبغة ص ١٩١.

(٢) راجع: عبد القادر ١/ ٩٧ تحت عبد الله بن محمد الخلمى.

(٣) راجع: ص ٣٠٧ من كتاب Hanafiten لمؤلفه Flügel وهناك يذكر مؤلفات أخرى للبزدوى - ويذكر حاجى خليفة فى ٢/ ٥٣٨ للبزدوى كتاب «المرطب» «الجامع الصغير» لحسام الدين عمر بن مازة. ولما كان هذا «الجامع» لابن مازة ما هو إلا دراسة «للجامع الصغير» تأليف الشيبانى. وإن ابن مازة لم يولد إلا فى عام ٤٨٣هـ (١٠٩١م) لذلك فإن كتاب «المرطب» تأليف البزدوى ما هو إلا التعليق على كتاب «الجامع» للشيبانى.

(٤) راجع: حاجى خليفة ٦/ ٤٢٠.

(٥) نفس المرجع ٥/ ٣٦٣، ٦/ ٤٢.

(٦) راجع: ابن قطلوبة ١٩١.

(٧) راجع Gal G 1/548 u. S 1/758

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله ربِّ العالمين، والعاقبة للمتَّقين، والصلاة على رسوله محمد المصطفى الأمين وعلى آله الطيِّبين، وعلى أزواجه أمَّهات المؤمنين.

أمَّا بعد

فإني نظرتُ في الكتب التي صنّفها المتقدّمون في علم التوحيد فوجدتُ بعضها للفلاسفة مثل «إسحاق الكندى» و«الإسفزارى» وأمثالهما. وذلك كله خارج عن الطريق المستقيم، زائغ عن الدين القويم، ولا يجوز النظر في تلك الكتب لأنها تجرّ إلى المهالك، ولا يجوز إمساكها ولا النظر فيها فإنها مملوءة من الشرك وإن كانت وُضعت باسم التوحيد. ولهذا ما أمسك المتقدمون من «أهل السنّة والجماعة» شيئًا من كتبهم.

ووجدتُ أيضًا تصانيف كثيرة في هذا الفن من العلم «للمعتزلة» مثل «عبد الجبار الرازى» و«الجبائى» و«الكعبى» و«النَّظّام» وغيرهم ولا يجوز إمساك تلك الكتب والنظر فيها لكي لا يَحْدُث الشكوك ولا يُوهن الاعتقاد ولا يصير سببًا لنسبة الممسك إلى البدعة. ولهذا ما أمسك المتقدّمون من «أهل السنّة والجماعة» شيئًا من كتبهم.

وكذلك «المجسِّمة» صنّفوا كتبًا في هذا الفنّ مثل «محمد بن هَيْصَم» وأمثاله ولا يحلّ النظر في تلك الكتب ولا إمساكها فإنهم شرّ أهل البدع وقد وقع في يدى بعض هذه التصانيف فما أمسكتُ شيئًا منها.

وقد وجدتُ «لأبى الحسن الأشعرى» كتبًا وغيره في هذا الفنّ من العلم وهي قريب من مائتى كتاب، والموجز الكبير يأتى على عامّة ما في جميع كتبه وقد صنّف «الأشعرى» كتبًا كثيرة لتصحيح مذهب «المعتزلة» فإنه كان يعتقد مذهب الاعتزال في الابتداء ثمّ إن الله تعالى بيّن له ضلالة «المعتزلة» فتاب عما اعتقد من مذاهبهم وصنّف كتابًا ناقضًا لما صنّف «للمعتزلة» وقد أخذ علمه

«أصحاب الشافعى» بما استقرّ عليه «أبو الحسن الأشعرى» وقد صنّف «أصحاب الشافعى» كتبًا كثيرة على وفق ما ذهب إليه «الأشعرى» إلاّ أن أصحابنا من أهل السنّة والجماعة خطّأوا «أبا الحسن الأشعرى» في بعض المسائل مثل قوله: التكوين والمكَوَّن واحد، ونحوه. على ما نبيّن في خلال المسائل إن شاء الله. فَمن وقف على المسائل التي أخطأ فيها «أبو الحسن الأشعرى» وعرف خطأه؛ فلا بأس بالنظر في كتبه وإمساكها. وقد أمسك كتبَه كثير من أصحابنا ونظروا فيها. الذين هم رؤساء «أهل السنّة والجماعة».

وقد صنّف «أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاّب القطان» كتبًا كثيرة في هذا النوع من العلم وهو أقدم من «أبى الحسن الأشعرى» فلم يقع في يدى شيء من كتبه. وعامّة أقاويله توافق أقاويل «أهل السنّة والجماعة» إلا مسائل قلائل لا تبلغ عشر مسائل فإنه خالف فيها «أهل السنّة والجماعة» وقد أخطأ فيها- على ما نبيّن في خلال المسائل إن شاء الله تعالى- ولا بأس في إمساك كتبه والنظر فيها لمن وقف على ما أخطأ فيه من المسائل.

وقد وجدت للشيخ الإمام الزاهد «أبي منصور الماتريدى السمرقندى» كتبا في علم التوحيد على مذهب «أهل السنّة والجماعة» وكان من رؤساء «أهل السنّة والجماعة» صاحب كرامات. حكى لي الشيخ الإمام والدي رحمه الله عن جدّه الشيخ الإمام الزاهد «عبد الكريم بن موسى» رحمه الله كراماته؛ وإن جدّنا كان قد أخذ معانى كتب أصحابنا، وكتاب التوحيد وكتاب التأويلات من خلق في الشيخ الإمام «أبى منصور الماتريدى» رحمه الله إلا أن في كتاب التوحيد الذي صنّفه الشيخ «أبو منصور» قليل انغلاق وتطويل وفي ترتيبه نوع تعسير. ولولا ذلك لاكتفينا به.

وقد صنّف بعض «أهل سمرقند» تصانيف في هذا الباب لكنها غير كافية، فرأيتُ أن أصنّف في هذا العلم كتابًا مختصرًا مشرّحًا على طريقة «أهل السنّة والجماعة» فلا يزلّوا عن الطريق الجادّة فيضلّوا عن الهدى. ومن تمسّك بما أبيّن في هذا الكتاب كان على طريقة «أهل السنة والجماعة» وهي الطريقة التي كان عليها النبى ﷺ وأصحابه والصالحون من بعدهم. وأسأل الله التوفيق لتتميم ما قصدته وإنهاء ما ولجتُه. وهو حَسْبى وعليه توكّلى.

مسألة [١]

القول فى تعلم علم الكلام وتعليمه والتصنيف فيه

اختلف العلماء في تعلّم علم الكلام وتعليمه والتصنيف فيه:

قال بعضهم: يجوز ذلك كلُّه. وهو قول عامّة «المتكلّمين» من «أهل السنّة والجماعة»، وهو قول جميع «الأشعرية» و«المعتزلة».

وقال بعض العلماء: لا يجوز ذلك. وهو قول عامّة «المحدِّثين».

وعلم الكلام الذي اختلفوا في تعلّمه وتعليمه والتصنيف فيه: هو بيان المسائل التى هى أصول الدين التى تعلّمها فرض عين. و«أبو حنيفة» رحمه الله عليه تعلّم هذا العلم وكان يناظر فيه مع «المعتزلة» ومع جميع «أهل البدع» وكان يعلّم أصحابه فى الابتداء، وقد صنّف فيها كتبًا وقع بعضها إلينا وعامّتها محاها وغسلها «أهل البدع والزيغ» وممّا وقع إلينا كتاب العالم والمتعلّم وكتاب «الفقه الأكبر». وقد نصّ فى كتاب العالم والمتعلّم أنه لا بأس بتعلّم هذا العلم فقد قال فيه: قال المتعلّم: رأيتُ أقوامًا يقولون: لا تَدْخُلنّ هذه المداخل فإن أصحاب النبى ﷺ ورضى عنهم أجمعين لم يدخلوا فى شىء من هذه الأمور؛ فيسعك ما وسعهم.، قال العالم: قل لهم: بلى، يسعنى ما وسعهم لو كنتُ بمنزلتهم وليس بحضرتى مثل الذى بحضرتهم وقد ابتلينا بمن يطعن علينا ويستحلّ دماءنا فلا يسعنا أن نَعلم مَن المخطىء منّا ومَن المصيب. فمثل صحابة النبى ﷺ كمثل قوم ليس بحضرتهم مَن يقاتلهم فلا يتكلّفون السلاح، ونحن ابتلينا بمن يقاتلنا فلا بدّ من السلاح.

وأكثر فقهائنا وأئمتّنا فى ديارنا منعوا الناس عن تعلّم هذا العلم جهارًا وعن تعليمه وعن المناظرة فيه. ونحن إذا لم نُعلّمه بحجة أن بين الفقهَاء اختلاف فى مسائل التوحيد تظهر[1] بعض مذاهب «أهل البدع».

---

(١) فيظهر: الأصل

ونحن نتّبع «أبا حنيفة» فإنه إمامنا وقدوتنا فى الأصول والفروع وإنه كان يجوّز تعليمه وتعلّمه والتصنيف فيه ولكن فى آخرِ عمره امتنع عن المناظرة فيه ونهى أصحابه عن المناظرة فيه وكان لا يعلّم أصحابه جهارًا كما يعلّم الفقه وهو مسائل الفروع.

أمّا تعلّم مسائل الأصول بلا دليل؛ فلا بدّ منه: أركانُها وتوابعها، خصوصًا فى هذا الزمان ومَن أشكل عليه بعض مسائل أصول التوحيد ولا يكفيه قول الأئمة بلا دليل؛ فلابدّ له من تعلّم الدلائل وتعليمها. وكذلك إذا طلب ذمّى دلائل هذه المسائل التى هى أركان الإسلام لِيُسلم؛ فلا بدّ من البيان، فإذا كان هذا هكذا؛ كان تعلّم علم الكلام مُباحًا، بل يكون فرض كفاية[1]. ومَن أراد أن يتعلّم هذا العلم، ينبغى أن لا يتعلّم من كلّ أحد، بل يتعلّم ممّن هو معروف أنه من أهل هذا العلم وأنه من «أهل السنّة والجماعة» وأنه يُعدّ فى هذا العلم من أئمّة الدين.

---

(١) إذا قام به البعض سقط عن الباقين.

مسألة [٢]
للأعيان حقيقة وكذا المعانى

قال عامّة العقلاء: إن للأعيان حقيقة وكذا للمعانى.

قال بعض الفلاسفة وهم الذين يلقّبون بالسوفسطائية: ليس لشىء مّا حقيقة وهم من جملة «الدهرية» وإنما حملهم على هذا دَفْع[١] الاستدلال أصلاً فقالوا: إن ما نراه موجودًا يحتمل أنه معدوم، وما[٢] نراه معدومًا يحتمل أنه موجود، وما نجده حلوًا يحتمل أنه مرّ وما نجده مرًّا يحتمل أنه حلو، وقالوا: إن المريض يجد الحلو مرًّا وكذا الإنسان يرى الأرض وقت الهاجرة ماءً فى الصيف وكذا قد يرى الإنسان الواحد اثنين، قالوا: دلّتنا هذه الدلائل أن لا حقيقة لشىء ما.

وعامّة العقلاء قالوا: يضطرّ كلّ عاقل إلى القول بالحقيقة فإن مَن ضُرب يتوجّع، ومن شرب ماءً كثيرًا يروى، ومَن أكل طعامًا كثيرًا يشبع، ومن خرّق ثوبًا يتخرّق. كذا الدوابّ تقفن على الحقائق حتى يتحرّزن عن المهالك ويتوجّعن بالضرب الموجع ويرغبن فى أسباب البقاء ويتبذن عن أسباب الفناء. فمَن أنكر الحقيقة فهو شرّ من البهائم. وقولهم: إن الإنسان قد يجد الحلو مرًّا. فيقال لهم: هذا إقرار منكم أن للأشياء حقائق فإن وجدان الشىء مرًّا من إنسان؛ حقيقةٌ منه. ثم يقال لهم: قولكم لا حقيقة فى العالَم. هل هو حقيقة أم لا؟ فإن قالوا: لا. نقول لهم: فيما ذا تخالفوننا؟ فإن قالوا: لا نخالفكم فى شىء كُفينا عن شرّهم، وإن قالوا: ما قلنا حقيقة. فقد أقرّوا بالحقيقة وبطل كلامهم، ويقال له: إذا قال لا حقيقة فى العالم: ماذا قلتَ؟ فإن قال: لا أدرى. كُفينا المؤنة وإن قال: قلت لا حقيقة فى العالَم. يقال: كان فى العالم حقيقة حيث رجعتَ إلى الكلام الأول لأن الرجوع إلى غير الحقيقة مستحيل. وقولهم: إن المريض يجد الحلو مرًّا. فلا كذلك. بل مرارة فمه تغلب حلاوة الحلو، فيجده مرًّا. ولهذا يجده الصحيح حلوًا.

وقولهم: إن الأرض قد تُرى ماءً والواحد قد يرى اثنين فنقول: هذا خيال يظهر له ونحن نقول بأن الخيال يكون ولكن الحقيقة أيضًا كائن[٣].

---

(١) ليدفعوا: الأصل (٢) وما لا نراه يحتمل: الأصل (٣) الصواب: كائنة.

مسألة [٣]

الأسباب التى يعرف بها العباد الأشياء

اختلف الناس فى الأسباب التى يعرف بها العباد الأشياء.

قال عامّة «أهل السنّة والجماعة»: هنّ ثلاثة: الحسّ والخبر والاستدلال.

وقال قوم من الفلاسفة من جملة «الدهرية»: إن الأشياء لا تُعرف إلاّ بالحسّ.

وقال قوم من «الروافض» وهم «الجعفرية»: لا تُعرف الأشياء إلاّ بالحسّ والإلهام.

وقالت «الإمامية» من «الروافض» لا تُعرف الأشياء إلاّ بالحسّ والخبر. لكن قالوا: خبر مَن لا يتصوّر منه الكذب. وهو الإمام الذى عُصم من الكذب وأخبار الله تعالى وأخبار الرسل -صلوات الله عليهم- دون خبر[١] غيرهم.

فمن قال: لا يقع العلم إلاّ بالحسّ يقول: إن الأخبار تحتمل الكذب والعلم لا يقع إلا بالصدق فلا يقع العلم بالخبر. وهؤلاء ينكرون الصانع وينكرون الرسل -صلوات الله عليهم- وخبر غير الله تعالى وغير الرسل يقولون. إنه يحتمل الكذب وكذلك لا يقع بالاستدلال لأن الاستدلال يحتمل الخطأ ولهذا يكون الإنسان زمانًا على مذهب ثمّ يعرض عنه لظهور خطئه عنده. فظهور خطئه هو لظهور خطأ استدلاله، وإذا كان محتملاً الكذب للخطإ؛ لا يقع به العلم لأنه لا يقع العلم إلاّ بالصائب من الدلائل. وكذا يقول من يقول إن العلم لا يقع إلا بالحسّ، وبخبر مَن لا يحتمل خبره الكذب، وبالإلهام[٢] لا غير. يقول: هكذا إلاّ أنه يقول: إن الله تعالى قد يُلهم الإنسان علم شىء من غير سبب[٣] قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن

---

(١) فى الأصل: خبرهم غيرهم. . (٢) قوله وبالإلهام غير صحيح لاحتمال أنه من الوسوسة.

(٣) يرد هذا : قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]. . .

رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]. والدليل لأهل السنّة والجماعة: هو أن الأخبار سبب لوقوع العلم بطريق الضرورة. وعليه إجماع العقلاء فإن الإنسان إذا قال: إنّى جائع؛ يجب قبول خبره بطريق الضرورة. فإنه لو لم يُقبل خبره يموت جوعًا فيجب قبول خبره بطريق الضرورة؛ صيانةً لروحه. والعقلاء بأجمعهم يقبلون خبره وكذلك إذا قال: إنّى مريض. وكذلك إذا ضُرب فصاح. فقيل: لماذا تصيح؟ فيقول: للألم؛ يُقبل خبره وكذلك الأشياء الضارّة من النافعة لا تُعرف إلاّ بالخبر. فلو لم تقبل الأخبار يؤدّى [عدم قبولها] إلى فناء العالَم. ويقال لِمَن يقول إن العلم لا يقع بالخبر: ماذا قلتَ؟ فإن قال: قلتُ إن العلم لا يقع بالخبر. فنقول: إنه قد وقع لك العلم بخبرى حيث عُدتَ بخبرى إلى ما تقدّمتُ به. وكذا الاستدلال سبب لوقوع العلم بطريق الضرورة فإنك إذا مررتَ بمفازة ليس فيها بناء ثمّ مررتَ بها بعد ذلك فرأيتَ فيها بناء مُوقَفًا تستدلّ به على البانى ضرورةً وإن لم تُشاهد البانى ولا أخبرك به أحد. وكذلك لو رأى شيئين متفرّقين ثمّ رآهما بعد ذلك مجتمعين؛ يعلم أنهما اجتمعا وإن لم يعاين الاجتماع ولا أخبره بذلك أحد. وكذلك لو رأى شيئين مجتمعين ثمّ رآهما متفرّقين ولم يعاين الافتراق؛ يعلم افتراقهما ضرورةً. ويقال لمن يقول إن العلم لا يقع إلاّ بالحسّ: بِمَ علمتَ هذا فإن قال: بالحسّ. وليس يُمكنه أن يقول إلاّ هذا؟ فإن طريق العلم عنده الحسّ لا غير فنقول: إن ما قلتَه باطل فإنك لو علمتَ بالحسّ أن العلم لا يقع إلاّ بالحسّ؛ لعلمنا نحن كما علمتَ؛ فإنّا نساويك فى الحسّ. فإنّا نرى جميع ما ترى أنت. فإن قالوا: أنتم تعلمون ولكن تكابرون؛ نقابلهم بمثل ذلك. فنقول: إنّكم تعلمون بالحسّ أن العلم يقع بدون الحسّ لكن تكابرون، أو تعلمون أنه لا يمكن أن يُعلم بالحس أن العلم لا يقع إلا بالحس ولكن تكابرون. ثم نقول: بأىّ حسّ يقع لكم هذا العلم؟ فيتحيَّرون. وقولهم: إن الخبر يحتمل الكذب. [نقول] بلى، كما يحتمل الكذب يحتمل الصدق؛ فلا يجوز ردّه لاحتمال الصدق لأن الصدق واجب القبول فإذا ترجحت جهة الصدق على جهة الكذب يجب قبوله لاعتبار الصدق

وإذا ترجحت جهة الكذب. على جهة الصدق يجب ردّه لاعتبار الكذب. على أن كلّ خبر لا يحتمل الكذب، و[ليس] كذلك الخبر المتواتر [فإنه] لا يحتمل الكذب، على أن الخبر كما يحتمل الكذب كذلك الحسّ قد يغلط ثمّ الحسّ حجّة وهو الذى ليس يغلط فكذلك الخبر يكون حجّة إذا كان صدقًا.

وقولهم: بأن الاستدلال قد يخطئ. [نقول]، بلى ولكن الاستدلال الصحيح الصائب حجّة. ولكن بهذا يخرج[1] عن أن يكون حجّة كالحسّ. فإن قالوا: بمَ عرفتَ الصائب من الخطإ؟ فنقول: نعلمه ضرورةً كما نعلم الحسّ الصائب من الغلط. فإنه إذا رأى إنسانًا حيًا ثمّ رآه مقتولاً يعلم ضرورةً أنه قتله إنسان. أمّا وقوع العلم بالإلهام فكيف[2] فقد يكون ذلك. ولكن من ادّعى وقوع العلم به؛ يكون دعواه خالية عن البرهان. فإن من قال: وقع فى قلبى أن هذا الشيء حلال ألهمنى الله سبحانه وتعالى ذلك. يُقال له: أنت تكذب فيما تقول. وليس له دليل يدلّ على صدقه. وكذلك قول[3] مَن يقول إنه حرام: إن الله تعالى ألهمنى أنه حرام. فليس لأحدهما دليل يرجح قوله على قول صاحبه؛ فيؤدّى إلى وقوع المنازعة بينهما؛ فيؤدّى إلى الفساد.

مسألة [٤]

الشيء يدل على شكله ويدل على خلافه وضده

ثمّ الشيء كما يدلّ على شكله يدل على خلافه وضدّه. عند عامّة «أهل السنة والجماعة» وعامّة من يجعل الاستدلال حجّة. وبعضهم قالوا: إنه يدلّ على شكله لا غير. وهو قول بعض «الدهرية» وغرضُهم من هذا: منع الاستدلال على ثبوت الصانع. فإن الصانع ليس بشكل للعالَم. والعالَم يدلّ على الصانع - على ما نبيّن- ثم الدليل على أن الشيء يدلّ على خلافه وعلى ضدّه كما يدلّ على شكله: أن الافتراق يدلّ على الاجتماع قبله، وهو ضدّه. فالقتل يدلّ على القاتل والبناء على البانى وهو خلافه.

---

(١) ولكن بهذا لا يخرج: الأصل.

(٢) الأصل: بالإلهام قد يكون ذلك.

(٣) صدقة ويقول من يقول : الأصل.